

## التحديات التشريعية والتنظيمية والأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في البحوث الاجتماعية

د. ظبية البوعيينين – جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل

### الملخص

يشهد البحث الاجتماعي تحولاً متسارعاً نتيجة توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، بما يسهم في رفع الكفاءة البحثية، وتعزيز القدرة على استكشاف الأنماط الاجتماعية المعقدة. ومع ذلك، فإن هذا التوسع يثير جملة من التحديات التشريعية والتنظيمية والأخلاقية، خاصة في ظل اعتماد هذه التقنيات على البيانات الشخصية والحساسة، وما قد ينجم عن ذلك من مخاطر تتعلق بالخصوصية، وسلامة الاستخدام، والتحيز الخوارزمي، وضعف الشفافية في آليات المعالجة والاستدلال.

تناقش هذه الورقة أبرز الإشكالات المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في البحث الاجتماعي، من خلال التركيز على الفجوات التنظيمية التي لا تزال تحدّ من وجود أطر حوكمة واضحة تضبط جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها ومشاركتها، إلى جانب التحديات الأخلاقية المرتبطة بالحصول على الموافقة، وضمان السرية، ومنع إعادة التعرف على الأفراد، وصيانة حقوق المشاركين في العملية البحثية. كما تتناول الورقة الحاجة إلى مواءمة استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي مع المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث الاجتماعي، بما يضمن تحقيق التوازن بين الابتكار البحثي وحماية البيانات.

وتخلص الورقة إلى أن الاستخدام المسؤول والأخلاقي للذكاء الاصطناعي في البحث الاجتماعي يتطلب بناء منظومة متكاملة تجمع بين التشريع، والحوكمة المؤسسية، والتأهيل الأخلاقي والمهني للباحثين، بما يعزز الثقة في مخرجات البحث ويحدّ من المخاطر المرتبطة بانتهاك الخصوصية أو إساءة استخدام البيانات.

## توصيتان علميتان:

1. تطوير إطار وطني أو مؤسسي يحوكم استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث الاجتماعي، يتضمن معايير واضحة لحماية البيانات الشخصية، وآليات المساءلة، وإجراءات التحقق من الامتثال الأخلاقي والقانوني.
2. التدريب المتخصص للباحثين في مجالات أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وحوكمة البيانات، واكتشاف التحيز الخوارزمي، لضمان استخدام واعٍ ومسؤول لهذه التقنيات في الدراسات الاجتماعية.